

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر فى الثامن عشر من يناير سنة ٢٠١٤ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن التسعير الجبرى وتحديد
الأرباح وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبتروىل ؛

وعلى قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٤ لسنة ٢٠٠٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٩٥ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٠١٠ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٣٧) المنعقدة بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١١ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٠١٢ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٣ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤١ لسنة ٢٠١٣ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠١٤ ؛

وبناءً على ما انتهت إليه اللجنة الوزارية الاقتصادية بمجلس الوزراء بشأن تسعير

الغاز الطبيعى ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار :

(المادة الاولى)

يحدد سعر بيع الغاز الطبيعي المورد لتوليد الكهرباء بسعر ٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية سواء لشركات إنتاج الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة أو الشركات الأخرى .

(المادة الثانية)

يحدد سعر بيع الغاز الطبيعي المورد لصناعة الأسمدة والبتروكيماويات بسعر ٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية أو طبقاً للمعادلة السعرية الواردة في العقود .

(المادة الثالثة)

يحدد سعر بيع الغاز الطبيعي المورد للصناعة على النحو التالي :

٨ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لصناعة الأسمت .

٧ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لصناعات الحديد والصلب ، الألومنيوم ، النحاس ، السيراميك والبورسلين ، والزجاج المسطح .

٥ دولارات لكل وحدة بريطانية للصناعات الغذائية ، الغزل والنسيج ، الأدوية ، الهندسية ، قمائن الطوب ، وبقاى الصناعات الأخرى .

(المادة الرابعة)

تستمر المحاسبة على الغاز الطبيعي المورد للمخابز البلدية (الخبز المدعم) بسعر ١,١ قرش لكل متر مكعب .

(المادة الخامسة)

يحدد سعر الغاز الطبيعي المستخدم فى المنازل والنشاط التجارى المعادل للاستخدام المنزلى والنشاط التجارى غير المعادل للاستخدام المنزلى وفقاً لشرائح الاستهلاك التالية :

السعر (قرش / متر مكعب)	كمية الاستهلاك (المتر المكعب)
٤٠	حتى ٢٥
١٠٠	ما يزيد عن ٢٥ وحتى ٥٠
١٥٠	ما يزيد عن ٥٠

(المادة السادسة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

(المادة السابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠١٤/٧/٥

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٣ يولية سنة ٢٠١٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / إبراهيم محلب